الرقم: /٢٠١٦م
التاريخ: ٣٠ /٨ /٢٠١٦م

**الأخ/** **المحترم**

تحية طيبة وبعد :-

## الموضوع/ تعميم عن مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب

بالإشارة الى الموضوع اعلاه، وتنفيذاً لما يلي:

١. القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٢. القرار الجمهوري رقم (٢٢٦) لسنة ٢٠١٠م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٣. القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م بتعديل بعض مواد القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٤. القرار الجمهوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٤م بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته.
٥. التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF).
٦. الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص.

والتي أشارت في مجملها إلى المخاطر الكبيرة لعمليات غسل الأموال على اقتصادات الدول وأنظمتها المالية والمصرفية وآثارها المدمرة لمجتمعاتها بشكل عام.

فجريمة غسل الاموال تعتبر من الجرائم الخطيرة، بل تعتبر من أخطر الجرائم المنظمة التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة، وهي من الجرائم ذات الأبعاد الدولية.

وهي جريمة تتنامي وتتسع وتنتشر بشكل متواصل الامر الذي جعل منها مشكلة تهدد اقتصاديات الدول بشكل خاص والاقتصاد العالمي ككل، لا سيما في ظل ما يتم تداوله عن حجم الاموال المغسولة والتي تقدر ما بين ٥٠٠ مليار دولار الى ١,٦ ترليون دولار سنوياً حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٩م، وقياساً بالدخل الاجمالي العالمي فإن ذلك يشكل ما نسبته ٢% الى ٥% من اجمالي الدخل القومي العالمي وبذلك فإنها تفوق تجارة النفط عالمياً.

وإدراكاً من المجتمع الدولي لحجم وتزايد نمو واتساع هذه الجرائم ، والآثار السلبية المترتبة عليها وتفاقم أخطارها يوماً بعد يوم ملقية بظلالها على اعمال التنمية الاقتصادية للدول، فقد كثفت الدول جهودها على المستوى الدولي والاقليمي والوطني بغية الحد منها ومكافحتها بشتى الوسائل الممكنة التنظيمية والإدارية والقانونية.

ونظراً لاتساع مجالات هذه الجريمة وتعدد اساليبها وتعقيداتها فإن خطورتها تزداد يوماً بعد يوم والتصدي لها لا يجب ان يقتصر على جهات بعينها، بل يجب أن تتكاتف الجهود على المستوى الوطني من خلال إشراك كافة الجهات الحكومية المعنية والجهات ذات العلاقة إضافة إلى منظمات المجتمع المدني في جهود التصدي لهذه الجريمة، وهذا لن يتأتى إلا بتوسيع المدارك ونشر الوعي حول الاخطار التي تنجم عن هذه الجريمة، وخلق رأي عام رافض ومناهض للجريمة المنظمة بشكل عام، وجريمة غسل الاموال بشكل خاص لما يترتب عليها من مخاطر وأضرار تطال مناحي الحياة المختلفة إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وامنياً.

فماذا يقصد بغسل الأموال ؟ وما هي المراحل التي تمر بها عملية غسل الأموال ؟ وما هي المخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال والآثار السلبية التي تؤثر على مختلف مناحي الحياة؟

**المقصود بغسل الأموال :-**

يقصد بغسل الأموال ((أي فعل أو الشروع فيه يهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستمدة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك إستخدامها في أنشطة مشروعة سواءً داخل الدولة أو خارجها)).

وبشكل أبسط ((غسل الأموال يعني تنظيف الأموال أي تحويلها من أموال غير مشروعة ( قذرة) إلى أموال مشروعة ( نظيفة) عبر مراحل وبطرق وأساليب مختلفة حتى يمكن استغلالها واستثمارها في أي مكان)).

**مراحل غسل الأموال :-**

تمر عمليات غسل الأموال بثلاث مراحل هي:-

١- التوظيف أو الايداع :- وتتم هذه المرحلة عبر توظيف الاموال في البنوك سواء عن طريق فتح الحسابات أو الودائع أو شراء الأوراق المالية أو توظيفها وغيرها.

٢- التمويه أو التغطية :- ويتم فيها فصل الاموال المشبوهة عن مصدرها بخلق عمليات معقدة عن طريق نقل الاموال عبر حسابات مختلفة في عدة بنوك وبحسابات اخرى وفي مناطق مختلفة بهدف التمويه وتضليل الجهات الرقابية والامنية.

٣- الدمج :- ويتم فيها إدماج الاموال وتشغيلها في عمليات وانشطة اقتصادية مشروعة حتى تبدو بعيدة الصلة عن الانشطة الإجرامية التي تحصلت عنها، بهدف تطهيرها أو تنظيفها.

## أولاً: مخاطر وأضرار وآثار غسل الأموال :-

### أ. الأخطار والآثار الاقتصادية :-

**١. استنزاف الاقتصاد الوطني :-**

من خلال نقل الأموال إلى خارج البلاد (بقصد غسلها في بلدان أخرى)، وهذا يؤدي إلى حرمان البلد من الأموال والأرصدة الموجودة فيها والتي تغذي الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمنع استثمارها في مشاريع اقتصادية وتنموية تدر دخلاً للدولة وللأفراد، وتساهم في الحد من البطالة، وتعمل على زيادة فرص العمل وارتفاع معدلات نسبة القوى العاملة.

**٢. الركود الاقتصادي :**

تؤدي عمليات غسل الاموال الى حدوث ركود اقتصادي نتيجة تهريب الأموال إلى الخارج لغسلها، وأيضاً استخدام الأموال المغسولة في القيام بصفقات استثمارية غير منتجة، وينعكس هذا سلباً على القدرات المالية المتاحة لتنفيذ مشاريع وطنية منتجة، مما يؤدي إلى الكساد والركود الاقتصادي المستمر مع استمرار عمليات غسل الأموال.

**٣. إنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي :**

يؤدي تزايد عمليات غسل الاموال الى مضاعفة الإنفاق الامني على حساب خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعرقلة برامج الإصلاح الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي إلى تراجعها، فارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية الناتجة عن جرائم غسل الأموال ، تحتاج إلى بذل جهود وإمكانيات مضاعفة للوقاية من الجريمة بكافة أشكالها وصورها ومكافحتها، مما يؤدي إلى زيادة في رصد المخصصات اللازمة للأجهزة المعنية بجوانب الوقاية من الجريمة ومكافحتها والتوعية من

أخطارها وأضرارها على الفرد والمجتمع.

٤. زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية :

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى زيادة معدلات الاستهلاك بقدر كبير يزيد عن معدل الزيادة في الدخل الوطني، مما يساهم في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وقد تلجأ الدول إلى الاقتراض من مؤسسات دولية وحكومات دول أخرى بسبب تراجع الادخارات الامر الذي يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني وعجزاً في ميزان المدفوعات، بسبب الالتزام بسداد أقساط الديون والدفعات التي يتم الالتزام بتسديدها.

٥. هجرة الأموال إلى الخارج :-

قد تجد البلدان التي حققت مرحلياً نمواً اقتصادياً مرتفعاً في ظل الفساد المالي وغسل الأموال أن ما حققته على المدى القصير ستدفعه ثمناً باهظاً في المستقبل، لأن المال غير المشروع يدور في فلك المال المشروع نفسه، ويتضخم أولاً بأول، وفي فترة محدودة يهاجر إلى بلدان أخرى، وتصبح المصارف المحلية خاوية، إن لم تكن مفلسة.

٦. إنخفاض قيمة سعر صرف العملة الوطنية :

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مقابل العملات الاجنبية، وضعف قوتها الشرائية، واضطراب الأسعار، وزعزعة الثقة بقيمة العملة الوطنية محلياً وإقليمياً.

٧. إرتفاع سعر الفائدة على العملة المحلية :

يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى التخوف من استمرار هذا الانخفاض، وفي مثل هذه الحالة تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات خاصة بالسياسة النقدية، مثل رفع سعر الفائدة وتثبيت سعر الصرف، وذلك بهدف تعزيز الثقة بالعملة الوطنية.

٨. تراجع القوة الشرائية النقدية :

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى زيادة الاستهلاك، وارتفاع مستوى الإنفاق، وزيادة الطلب، وارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود.

٩. حرق الأسعار :

يقوم أصحاب المشاريع والشركات ذات المصادر المالية المغسولة، ببيع السلع والخدمات بأسعار زهيدة قد لا تصل أحياناً إلى قيمة تغطي تكلفة انتاجها ولو بأقل من القيمة الحقيقية لها، لان القصد هو غسل هذه الاموال وليس استثمارها، وتسمى هذه العملية بعملية حرق الاسعار، والتي تلحق ضرراً كبيراً بالمشاريع والمؤسسات ذات رؤوس الأموال المشروعة، مما يقضي على نظام المنافسة الشريفة، ويلحق أضراراً جسيمة بحرية التجارة.

١٠. إنتشار ظاهرة الفساد المالي:

تؤدي إغراءات غاسلي الأموال للعاملين في المصارف والمؤسسات المالية إلى وقوع بعضهم في مصائد غاسلي الأموال والدوران في فلكهم، وخدمتهم من خلال المساهمة في التغاضي عن عمليات غسل الأموال التي يقومون بها، وهذا يؤدي بدوره إلى انتشار الفساد إلى العاملين في المؤسسات المالية خاصة المصارف .

١١. عدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني :

تساهم الأموال المغسولة في رفع معدلات دخول الفئات غير المنتجة على حساب دخول الفئات المنتجة، مما يؤثر على مستوى معيشة الشرفاء من أفراد المجتمع، ويشكل بالتالي توزيعاً عشوائياً غير عادل للدخل القومي، ويؤدي هذا الى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

١٢. إرتفاع معدلات البطالة :

تساهم عمليات غسل الاموال في خفض الإيرادات العامة للدولة بسبب التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وينعكس ذلك على خفض حجم الإنفاق العام في مجال المشاريع الاستثمارية والتي تتطلب ايادي عاملة.

١٣. إرتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية :

جريمة غسل الأموال هي أصلاً جريمة اقتصادية، وتنفيذها يؤدي إلى تولد جرائم اقتصادية أخرى مباشرة أو غير مباشرة خصوصاً جرائم الأموال.

١٤. ظهور عصابات متخصصة في غسل الأموال :

تحتاج الجماعات الإجرامية الى حماية هذه الأموال وضمان نتائج إيجابية في عمليات غسل الأموال، ويبحثون عن أشخاص قادرين على خدمتهم في هذا المجال، وقد انبثق عن ذلك ظهور ما يسمى بفئة "غاسلي الأموال"، أي أن جماعة إجرامية تفرز جماعة إجرامية أخرى، ولكن بأدوار ومهام مختلفة .

**ب. المخاطر والأضرار والآثار الاجتماعية:**

تتمثل اهم المخاطر والأضرار الاجتماعية لغسل الأموال فيما يلي :

١. خلخلة الروابط الاجتماعية :

يؤدي الفساد المالي إلى تراجع في القيم والعادات الاجتماعية الإيجابية، وتخلخل في القيم والأعراف السائدة، وطغيان قيم الشر والعدوان على قيم الخير والفضيلة، والخروج عن القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

٢. التغلغل في الأوساط الاجتماعية :

يلجأ المجرمون وغاسلي الأموال إلى إيجاد نفوذ قوي لهم، من خلال قيامهم بمساعدة بعض الأشخاص في الوصول إلى مواقع اجتماعية هم غير مؤهلين لها أصلاً عن طريق دعمهم بالمال للوصول إلى تلك المواقع، وبالتالي تصبح هذه الفئة من المنتفعين أداة طيعة في أيديهم ومصدر حماية لهم، وينتج عن ذلك انعدام ثقة الناس بمثل هؤلاء، وحصول اختلال في التوازن القيمي والأخلاقي في المجتمع .

٣. التغلغل في الأوساط السياسية :

تحاول جماعات الإجرام المنظم من غاسلي الأموال التغلغل لدى أصحاب النفوذ في الأوساط السياسية عن طريق دعم ذوي النفوس المريضة في حملاتهم الانتخابية، بحيث يجدون من يتعاطف معهم بعد نجاحهم، وبالتالي غض الطرف عن أنشطتهم الإجرامية، وحمايتها من الملاحقة.

**مما سبق** يتضح مدى خطورة جريمة غسل الأموال وانعكاساتها السلبية على مناحي الحياة المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية، ومن هنا تبرز أهمية تظافر جهود كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة، وكافة المؤسسات المالية، وغير المالية ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها.. وأن تلعب دوراً فاعلاً في التصدي لهذه الجرائم، وإجراء التنسيق الفعال فيما بينها، ونشر الوعي بين قياداتها وموظفيها.

**ثانياً: مخاطر وأضرار وآثار تمويل الارهاب :**

إن جريمة تمويل الإرهاب تعتبر من الجرائم الخطيرة التي تؤدي إلى تقوية الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية.

وتعد مصادر التمويل لأي تنظيم أو كيان إرهابي بمثابة الشريان الذي يمده بالحياة ويساعده على التوسع والبقاء، فمتى وجدت مصادر تمويل متعددة ومستدامة تضمن تدفق الاموال لأي تنظيم أو جماعة إرهابية قوي وزادت خطورته.

والتنظيمات الارهابية تستمد قوتها بالدرجة الأولى من مصادر تمويلها، وأنه لا يمكن هزيمة الارهاب في أي مكان في العالم الا بتجفيف منابع تمويل الارهاب، ووقف تدفق الاموال للجماعات أو التنظيمات الارهابية، لأن ذلك يؤدي الى شل قدرتها ليس فقط في إدارة شئونها اليومية ولكن ايضاً في قدرتها على توجيه ضرباتها الإرهابية.

فوقف التدفقات المالية وتجفيف منابع تمويل الارهاب يجب أن يكون المحور الرئيسي الذي تنطلق منه أي استراتيجية لمكافحة الارهاب سواء على المستوى الوطني أو الاقليمي أو الدولي.

وكما هو واضح فإن طبيعة العلاقة بين الارهاب وتدفق الأموال الى التنظيمات أو الكيانات الارهابية هي علاقة طردية باستمرار، وفي المقابل فإن تجفيف منابع تمويل هذه التنظيمات أو الكيانات أو الجماعات الارهابية من شأنه ان يؤدي الى تحجيم الارهاب بصفة عامة، وبالتالي انحسار اخطاره، والحد من آثاره الكارثية والتدميرية على مقدرات الشعوب وثرواتها واقتصاداتها وامنها واستقرارها.

مما سبق نخلص الى أن تعدد وتنوع مصادر تمويل الارهاب تعتبر عائق كبير يقف امام الجهود التي تبذل من اجل مكافحة الارهاب وطنيا واقليميا ودوليا على حدٍ سواء، الامر الذي يستوجب ان تكون هناك جهود موازية تستهدف القضاء على منابع تمويل الارهاب وتجفيفها، لتضييق الخناق على التنظيمات والجماعات الارهابية .

وسنتطرق بايجاز فيما يلي الى مخاطر وآثار عمليات تمويل الارهاب، ودور الاموال في تعزيز قدرات أي تنظيم أو كيان ارهابي وذلك على النحو التالي :-

١) توسيع وتنامي نشاط المنظمة أو الكيان أو الجماعة الارهابية.

٢) تسهم تدفقات الاموال الى التنظيمات أو الكيانات الإرهابية في :-

- توسعها واستمرار بقاءها.
- تعزيز قدرتها على تجنيد افراد جدد للعمل فيها وتنفيذ عملياتها .
- تعزيز قدرتها على الانتشار وتوسيع رقعة تواجدها و وتوسيع نشاطها من الارهاب المحلي ( داخل نطاق الدولة ) الى الارهاب الاقليمي ( الامتداد الجغرافي للدولة ) الى الارهاب الدولي .
- إجراء تنوع وتعدد لأساليب وطرق وحجم العمليات الارهابية.

٣) تعزيز قدرة التنظيمات والكيانات الارهابية على ادارة شئونها باقتدار من خلال:-

- القدرة على دفع الرواتب والمساعدات لأعضاء هذه التنظيمات والجماعات.
- توفير واستقطاب الخبرات وشراء الولاءات.
- شراء الاسلحة الحديثة وانشاء معسكرات تدريب وتأهيل .

٤) التغلغل في أوساط المجتمع في البلدان الفقيرة:- يسعى أي تنظيم ارهابي الى تجنيد الافراد وتأهيلهم وتدريبهم واستقطاب الخبرات وخصوصاً في المناطق أو الدول التي تعاني من مشكلة الفقر وترتفع فيها نسبة البطالة ، فهذه المناطق أو الدول تعد بالنسبة للتنظيمات

الارهابية خزان بشري لا ينضب ، ويسهل فيها استقطاب الشباب وتجنيدهم واستخدامهم في تنفيذ العمليات .

٥) تقوية الارتباط والانتماء والتمسك بالتنظيم من قبل الاعضاء :- ويكون ذلك من خلال قدرة التنظيم على دفع تعويضات مالية لعوائل القتلى والجرحى والمفقودين والمعتقلين ، الامر الذي يزيد من ثقة الاعضاء بالتنظيم وتمسكهم به.

٦) تعزيز قدرة التنظيم على تنفيذ ضرباته وذلك من خلال :-

- التخطيط والتنفيذ بصورة متقنة نتيجة توفر الخبراء والإمكانيات في جميع مراحل التخطيط والاعداد والتجهيز.
- توفير الدعم اللوجستي اللازم لتنفيذ العمليات الإرهابية(سكن – نفقات على الخلايا النائمة والنشطة- تنقلات –سفريات – شراء ولاءات – جهود استخباراتية ).

**وفي هذا الإطار تأمل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجميع ما يلي:**

١. قيام كافة الجهات الرقابية والإشرافية ووحدات الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات المالية وغير المالية ومنظمات المجتمع المدني بتوزيع هذا التعميم على كافة القطاعات والوحدات التابعة لها، بما في ذلك الوحدات الاقتصادية والشركات التابعة لها، للإطلاع عليه وتوخي الحيطة والحذر من تلك الجرائم.

٢. مساعدة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كشف اي حالة اشتباه بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب.

٣. تعزيز الالتزام بالقوانين والقرارات النافذة والمعايير والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي والإجراءات الدولية والمحلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل مع اللجنة الوطنية.

٤. اتخاذ الترتيبات اللازمة وبطريقة فعالة بما يضمن تنفيذ قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن اللجنة الوطنية على استعداد كامل للتعاون بإقامة محاضرات توعوية لكافة الجهات الحكومية، وكذا ورش عمل وحلقات نقاش ودورات تدريبية لكافة وحدات الجهاز الإداري والمؤسسات المالية وغير المالية التي تطلب ذلك.

وفي الأخير نشكركم جميعاً على حسن تعاونكم سلفاً لما فيه حماية اقتصادنا ونظامنا المالي والمصرفي ومجتمعنا.

وتقبلوا خالص تحياتنا وتقديرنا،،،